

# موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

نُتِيبُهُ :

الْمَادَّةُ الْمُفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قَبْلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

## الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحارمى

الشريط الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم

## بَابُ الْأَفْعَالِ

أَفْعَالُ طَهَ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

جَمِيعُهَا مَرْضِيَّةٌ بَدِيعَةٌ

وَكُلُّهَا إِمَّا تُسَمَّى قُرْبَةً

وَطَاعَةً<sup>(١)</sup> أَوْ لَا فَفِعْلُ الْقُرْبَةِ

مِنْ الْخُصُوصِيَّاتِ حَيْثُ قَامَا

دَلِيلُهَا كَوَصْلِهِ الصِّيَامَا

وَحَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُهَا وَجَبَ

وَقِيلَ مَوْقُوفٌ وَقِيلَ مُسْتَحَبٌ

فِي حَقِّهِ وَحَقِّنَا وَأَمَّا

مَا لَمْ يَكُنْ بِقُرْبَةٍ يُسَمَّى

(١) وفي نسخة فطاعة .

فَإِنَّهُ فِي حَقِّهِ مُبَاحٌ

وَفِعْلُهُ أَيْضًا لَنَا يُبَاحُ

وَإِنْ أَقَرَّ قَوْلَ غَيْرِهِ جُعِلَ

كَقَوْلِهِ كَذَاكَ فِعْلٌ قَدْ فُعِلَ

وَمَا جَرَى فِي عَصْرِهِ ثُمَّ إِطْلَعُ

عَلَيْهِ إِنْ أَقَرَّهُ فَلْيَتَّبِعْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

قال الناظم - رحمه الله - تعالى -:

"باب الأفعال": أي هذا باب بيان الأفعال لما قدم مباحث القول فيما سبق من أمر ونهي وبعد ذلك العام والخاص وذكر في ذلك الباب المطلق والمقيد هذه الأبحاث يشترك فيها الكتاب والسنة

جميع القواعد السابقة قواعد الأمر والنهي والعام والخاص تطبق على القرآن ، وتطبق على قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فهي أبحاث مشتركة بين الكتاب والسنة وشم أبحاث تكون

وكذلك الحقيقة والمجاز وأقسام الحقيقة كلها تطبق على قول الباري جل وعلى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

لما قدم مباحث قوله شامل لقول الله - تعالى - ، ولقول رسوله - صلى الله عليه وسلم - عقب ذلك بفعله - صلى الله عليه وسلم - ويدخل فيه التقرير كما سيأتي لأنه كف عن الإنكار ، والكف عن الإنكار فعل تقرير يجري مجرى الخطاب ، وهذا المبحث لو أخره في مبحث الأخبار لكان أولى لكان أولى يعني يجمع بين ذكر أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - من حيث الثبوت ، وكذلك فعله - عليه الصلاة والسلام - من حيث الاحتجاج وهو ما يعنون له عند الأصوليين بمبحث: السنة ، والسنة عند الأصوليين مخالف لمعنى السنة عند المحدثين أو عند غيره فهي ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول غير القرآن أو فعل أو تقرير ، ما ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول غير القرآن استثناء الكتاب لأنه كلام رب - جل وعلا - ووارد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وارد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لكنه ليس داخلا في السنة لا بد من استثنائه أو فعل أو تقرير ولو كان أمرا منه بكتابة كقوله:

"اكتبوا لأبي شاه" نقول: هذا داخل فيه السنة كما سبق في بيان الأمر هنا الأولى أنه لو أمر كتب فعله ، وأمر: "أسلم تسلم" هذا داخل في مفهوم الأمر الشرعي ، وإن لم يكن داخلا في مفهوم الأمر اللغوي - حينئذ - نقول الأمر له حقيقة شرعية كذلك لو نهي بالكتابة - حينئذ - نقول هذا معنى شرعي ، وليس بمعنى لغوي لذلك نقول الأمر له حقيقة شرعية ، وكذلك النهي له حقيقة شرعية الأمر إذا أمر به في الكتابة مثلا: "اكتبوا لأبي شاه" - حينئذ - نقول: هذا داخل فيه داخل في مفهوم السنة وكأمر علي بالكتابة يوم الحديبية

أو فعل ولو بإشارة على الصحيح لأنه كالأمر به كما في حديث كعب بن مالك:

"يا كعب قال لبيك يا رسول الله": فأشار بيده أن ضع الشطر من دينك أشار إليه

هكذا هل هو من السنة أو لا ؟ ..... داخل في السنة لكنه بالإشارة لا بالفعل بالإشارة لا بالقول ، والإشارة داخلية في مفهوم الفعل وإشارته إلى أبي بكر الصديق رضي الله - تعالى - عنه يتقدم في الصلاة ، وإشارته بالطواف للحجر كذلك كل داخل في سنته وهو من السنة الفعلية ... من السنة الفعلية

ويدخل في الفعل المهم حيث إنه من أفعال القلوب ، والقصد منه إيقاع الفعل ولكنه لم يقع وهو - صلى الله عليه وسلم - لا يهم بفعل شيء إلا وهو مشروع دل على أنه إذا هم بشيء ولم يفعله - حينئذ - فعله يكون مشروعاً لأنه مبعوث لبيان الشرع مثاله:

همه أن يجعل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء فثقل عليه فتركه - حينئذ - قال أهل العلم بسنية ذلك مع كون النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفعله وإنما هم بذلك فتركه ، فالسنة - حينئذ - تكون ثلاثة أقسام: سنة قولية ، سنة فعلية ، وسنة تقريرية.

قولية ، فعلية ، تقريرية هذا تقسيم باعتبار ذاتها هذا هو المشهور عند الأصوليين السنة ثلاثة أقسام . ثمّ مبحث عندهم هل الترك فعل أو لا ؟ ..... منهم من جعله قسيماً للفعل ، ومنهم من جعله داخلاً في مفهوم الفعل على هذا أو ذاك نزيد قسماً رابعاً ونسميه: السنة التركية يعني ما ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تركه مع وجود المقتضي - حينئذ - نقول السنة تركه ... السنة هي تركه ، ولذلك ذكر ابن تيمية - رحمه الله - تعالى في الاقتضاء وغيره أن الشيء إذا وجد في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وجد المقتضي وانتفى المقتضى ففعله يكون - حينئذ - بعده بدعة وليس بسنة كالمولد مثلاً وجد المقتضي وهو

كونه مولد النبي - صلى الله عليه وسلم - هو يعلم متى ولد ، ويعلم هل ثم ما يترتب على فعله احتفال أو لا ، ومع ذلك تركه - حينئذ - نقول فعله بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - يعتبر من البدعة ، وهذا من الأدلة التي يهدم بها تلك البدعة.

إِذَا: سنة قولية ، سنة فعلية ، سنة تقريرية ، وسنة تركية: وضابطها كل ما وجد سببه في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - تركه النبي - صلى الله عليه وسلم - قصدا ففعله بعد ذلك يعتبر من البدع ، والسنة بأنواعها الثلاث المشهور عند الأصوليين السابقة وزد عليها الرابعة حجة ... حجة: يعني يحتج بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في أسبات الشريعة ، ويحتج بفعله ، ويحتج بتقريره ، ويحتج بتركه لدلالة المعجز على صدقه ، وأمر - سبحانه - بطاعته ، وحذر عن مخالفة أمره:

وَأَطِيعُوا اللَّهَ    يٰ   يٰ   ؟   ؟   چ آل عمران: ۱۳۲

چ ج چ چ ی ت ت ت ت ت چ آل عمران: ۳۲

كم من آية يأمر الرب جل وعلى بطاعة النبي - صلى الله عليه وسلم - طاعة مطلقة ،  
والسنة باعتبار القرآن أي بالتشريع ثلاثة أقسام - هذه المباحث لا بد من ذكرها أولا -:

## السنة المؤكدة

## ثانيا: السنة المفسرة والمبينة

ثالثا: السنة الزائدة على ما في القرآن.

**سنة المؤكدة :** موافقة لما أمر الله - عز وجل - به أمر الله - تعالى - بإيجاب الصلاة ، وكذلك أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بالصلاة - حينئذ - ليس في السنة شيء جديد إنما هي مؤكدة ، وهي الموافقة للقرآن كوجوب الصلاة السنة.

**المفسرة والمبينة:** لما أجمل في القرآن في عدد الصلوات ، وأوقاتها ، وصفة الصلاة ، وكذلك الإكابة ، وأنصبتها وبيان شرطها ، وبيان أصحابها ونحو ذلك هذه كلها لما وضحها النبي - صلى الله عليه وسلم - بالفعل السنة الزائدة على ما في القرآن كأحكام الشفعة (٩-١٣) هذه ليس لها ذكر في القرآن

هنا قال: **باب الأفعال:** أي باب حكم أفعاله - صلى الله عليه وسلم - ف "ال": هنا للعهد الذهني وهذا الباب معقود لبعض السنة ، وهي السنة الفعلية ويشمل - حينئذ - التقرير قال الناظم:

### أفعال طه صاحب الشريعة \*\*\*\*\* جميعها مرضيةٌ بديعةٍ

لا شك في ذلك لأنه مشرع ، وإذا كان كذلك - حينئذ - كل ما يفعله الأصل فيه التشريع الأصل في فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - التشريع هذا الأصل فكل فعل يفعله - عليه الصلاة والسلام - حينئذ - هو داخل في قوله - تعالى - : **﴿ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ يَحْكُمُ الْأُمُورَ ۚ ﴾** ٢١ أسوة: يعني يقتدى به أن يفعل العبد كما فعل **﴿ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ ﴾** ٢١ (أن يفعل كما فعل لأنه فعله ، ولذلك ضبطه هكذا في شرح مختصر التحرير ما معنى قال: (أن يفعل كما فعل لأجل أنه فعل وأن يترك كما ترك لأجل أنه ترك) وهذه جملة جميلة جدا أن يفعل كما فعل لا تسأل هل هو واجب أو هو سنة ، وإنما لكون النبي - صلى الله عليه وسلم - فعله تفعل فقط مثل الصحابة شأنهم أنهم يقتدون بالنبي - صلى الله عليه وسلم - فعلا وتكا تفعل كما



فعل لأجل هذا التعبير لأجل أنه فعل: لا لكونه واجب تأثم بتركه مستحب الخ ... ، وأن تترك كما ترك لأجل أنه ترك: تترك المحرم ، وترك المكروه ، وتترك خلاف الأولى ، وما فيه اشتباه ، ونحو ذلك لماذا لأجل أنه ترك يعني التعليل لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترك - فحينئذ - يكون فعل العبد وجودا وعدما مع ما نقل مع النبي - صلى الله عليه وسلم - هذه مرتبة عالية نسأل الله لنا ولكم الإعانة ... مرتبة عالية جدا الله المستعان

"أفعال طه صاحب الشريعة": أفعال طه: طه: ظاهر صنيع المصنف أنه اسم للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولكن لا يصح لم ينقل عن السلف - عن الصحابة - أو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سمى نفسه بهذا الاسم أو سمى فأقره - حينئذ - نقول: لا يثبت من جهة النقل ، وكذلك هو من حيث طه حرفان هجائيان ، وكونه: "طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى": هذا لا يدل على أنه اسم له.

- ورجح ابن القيم - رحمه الله - تعالى - أن علام النبي - صلى الله عليه وسلم - أعلام وأوصاف كالقرآن وكأسماء الرب جل وعلى أسماء الرب جل وعلى بإجماع أهل السنة والجماعة أنها أعلام وأوصاف فكل اسم هو علم يدل على الذات ، وعلى صفة اتصفت بها تلك الذات فالرحمان: دال على ذات متصف بصفة الرحمة ، والعليم: دال على ذات متصف بصفة العلم ، وهكذا أسماء النبي - صلى الله عليه وسلم - هل هي كذلك ؟ ..... فيه خلاف بين أهل العلم ، والصحيح أنها أعلام تدل على معاني فكل اسم كل علم إنما سمي به - عليه الصلاة والسلام - لدلالة ذلك العلم على معنى فيه - عليه الصلاة والسلام - ومثل القرآن يسمى الذكر يسمى الفرقان يسمى الكتاب الخ... فهذه أعلام وهي دالة على معان ما عدا هذه الأنواع الثلاثة أعلام الرب جل وعلا بإجماع ما به خلاف والقرآن كذلك

الذي فيه خلاف أعلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ما عدا هذه الأنواع الثلاثة فهي جامدة يعني لا تدل على معان تسمى ولد: صالح وليس بصالح ، تسمى عبد لله: وليس بعبد لله هكذا - حينئذ - لا يدل على وصف في تلك الذات وإنما هو مجرد علم: صالح وجدار بمعنى واحد يعني لا يدل على شيء في نفسه إذا أفعال طه هذا فيه نظر من جهة النقل ومن جهة النظر الصحيح

**أفعال طه صاحب الشريعة:** أفعال: هذا مبتدأ أول ، وهو مضاف ، "وطه": مضاف إليه ، و"صاحب الشريعة": مضاف ، ومضاف إليه وهو نعت لظه لأنه أراد علم فوصفه بهذا الوصف هذا الوصف صحيح صاحب الشريعة بمعنى أنه مشرع ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - مشرع لكنه مبلغ عن الله - عز وجل - :-

(يا أيها الرسول بلغ ما يـُـرجى من الله وما يـُـرجى منكم ( ٦٧ ) المائدة: ٦٧)

"جميعها": مبتدأ ثاني ، "مرضية": يعني: - رضي الله عنها - مرضية - رضي الله عنها - ، ورضيها كذلك من آمن بها وسلم بها. "بديعة": نعت لمرضية أوصفة بعد الصفة ، "مرضية": هذا خبر المبتدأ الثاني ، "جميعها": والمبتدأ ثني جميعها مرضية. "بديعة": خبر بعد خبر:

**أخبروا باثنين أو بأكثر \*\*\*\*\* عن واحد فهم ثلاث سوى**

يجوز تعدد الخبر على الصحيح. "جميعها مرضية": والجملة مبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

إذا بين لنا في هذا البيت أن أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - هي صادرة من صاحب الشريعة هنا ذكر الوصف لبيان الاقتباس ، يعني الأصل في فعل النبي - صلى الله عليه وسلم

- أنه مُشَرَّع ، ولذلك قال: أفعال طه صاحبُ الشريعة ، "كلها": جميعها ، "مرضية

بديعة": ليس فيها منكر ، وليس فيها حرام ، وليس فيه خلاف الأولى فيقر على ذلك ، ثم

أراد أن يفصل مرضية ذكرنا أنها - رضي الله عنها - وهو الذي شرعها ابتداءً ، "بديعة":

فعيلة بمعنى مفعلة ، وابتداع الشيء بمعنى أنه إيجادُه على مثال غير السابق:

چ د ژ و و چ البقرة: ١١٧: أي خالق السماوات والأرض على غير مثال سابق ، ( د ژ د

ما جئت بشيء جديد إنما أنا متابع لما قبلي في أصول كنت بدعاً ژ ) الأحقاف: ٩

التوحيد ونحو ذلك.

إذاً "بديعة": أي مبدعة أي مبتدعة أي أتى بشرع جديد ، و"بديعة": أي عجيبة ليس لها

مثال ، "وكلها": كل تلك الأفعال المرضية البديعة "إما تسمى قرية أو لا": فقسم لك أفعال

النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى قسمين ما هو قرية ، وما ليس بقرية ، هذا تقسيم عام ،

"وكلها": أي كل أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - "إما": حرف تفصيل ، "تسمى قرية

": يعني فعلها على سبيل التقرب إلى الله - عز وجل - - يعني ظهر فيها قصد التعبد إما

يقينا ، وإما راجحاً لأن القرية والطاعة لا تكون بالظنون ، والأوهام ، والأهواء فإنما لا بد من

دليل صحيح يفيد العلم أو يفيد الظن كما سبق الظن: هو إدراك الطرف الراجح. إذاً

المرجوح لا يكون متعبداً به المرجوح الذي هو وهم لا يكون متعبداً به وإنما التعبدات تكون

بشيء اليقين أو بالأمر اليقين أو بما هو الظن الراجح وما عداه فلا يكون عبادة ألبتة إما أن

تسمى قرية ، "فطاعة": يعني فهي طاعة ثم فرق بين العبادة ، والطاعة ، والقرية عند بعض

العلماء لكن المشهور أن العباد هي الطاعة قال ابن تيمية رحمه الله - تعالى -:

"كل ما كان طاعة ومأمورا به فهو عبادة عند أصحابنا يعني الحنابلة والمالكية ، والشافعية " ، وعند الحنفية العبادة: ما كان من شرطها النية - حينئذ - قصرُوا العبادة على نوع واحد ، وهو ما لا يوجد ذلك الفعل إلا بالنية ما كان النية شرط في صحته فهو العبادة ، وما ليس كذلك فلا يكون عبادة - حينئذ - العبادات المحضة لا شك أنها لا تصح إلا بالنية - حينئذ - هي عبادة يبقى ماذا يبقى نحو النفقة على الزوجة ، وصلة الأرحام ، وبر الوالدين مما يصح دون نية على ما ذكره عن الشافعية والمالكية ، وأصحابنا أنه يسمى عبادة وهو طاعة ، ولا يشترط فيه النية لأنه مأمور به فامثل أمر الرب - جل وعلا - وعلى رأي أبي حنيفة لا يسمى عبادة لماذا لأنه يوجد دون نية كما ذكرناه في الواجب قلنا الواجب هناك: ما يثاب فاعله قصدا يعني العبادات لا يكون ثم ثواب إلا بالنية هذا لا إشكال فيه لكن هل هو عبادة أو لا ؟ ..... عند أبي حنيفة ما اشترط في صحته النية فهو عبادة ، وهو طاعة ، وما ليس كذلك فلا .

يقول ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - : كل ما كان طاعة ومأمورا به - يعني أمر به الرب - جل وعلا - إما إيجابا أو استحبابا فهو عبادة - عند أصحابنا والمالكية والشافعية عند الجمهور ، وعند الحنفية العبادة: ما كان من شرطها النية فدخل في كلام أصحابنا الأفعال والتروك كالترك المعاصي ، والنجاسة ، والزنا ، وكل محرم ، والأفعال: كالوضوء ونحوه مع النية يعني شمل الواجب ، وشمل الندب مما يصح بدون نية وما كان النية شرط في صحته واضح هذا دخل في هذا الكلام الواجبات التي لا تصح إلا بالنية هذا محل وفاق بين الطرفين محل الخلاف ما يصح بدون النية فليس بعبادة عند الحنفية وهو عبادة عند الجمهور ، وقضاء الدين والنفقة الواجبة ولو بلا نية. إذا العبادة هي الطاعة هذا قول الجمهور ، وثمَّ فرق بينهما عند أبي حنيفة: الطاعة أعم من العبادة.

قال هنا: "إما تسمى قربة طاعة": وأما الطاعة فهي موافقة الأمر سواء كان الأمر أمر إيجاب أو أمر استحباب إذا أمر الشارع إما أن يأمر على جهة الإيجاب ، وإما أن يأمر على جهة الاستحباب امتثال الأمرين يسمى طاعة مطلقا سواء كان أو كانت تلك الطاعة لا تصح إلا بنية أو أعم من ذلك - حينئذ - يكون مطيعا فمن بر والديه بدن نية أو حياء أو خوفا من أبيه وأمه - حينئذ - نقول هو مطيع أو لا ؟ .. مطيع قطعاً لأنه امتثل أمر الرب - جل وعلا - بر بوالديه لكن هل يثاب أو لا ؟ ... مسألة أخرى مسألة الثواب منفكة عن مسألة الطاعة من حيث هي إذا الطاعة فهي موافقة الأمر أي فعل المأمور به على وفاق الأمر به والمعصية مخالفته ، وكل قربة طاعة ، ولا عكس يعني مفهوم القربة أخص من مفهوم الطاعة لأن القربة لا تكون إلا بقصد فيها معنى التقرب إلى الله - عز وجل - - إذا وجد النية وأما الطاعة فهي عامة - حينئذ - كل قربة طاعة ولا عكس .. لماذا ؟ ... لاشتراط النية - القصد - في القربة دون الطاعة فالقربة أخص من الطاعة. إذاً القربة هي: ما قصد به التقرب إلى الله - تعالى - على وفق أمره أو نهيهِ.

إذاً تمّ تقسيمان لأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - عامان:

**القسم الأول:** أن يفعل الفعل على وجه القربة ، والتعبد لله - عز وجل - فسماه الطاعة - المصنف هنا - .

**النوع الثاني:** قال: "أو لا": أو: هذه في مقابلة "إما" وهذا كما ذكرناه سابقاً لا بأس به ، "إما تسمى قربة أو لا": تسمى قربة وما يقابل ما يفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - على جهة التقرب والتعبد أمران إما أن يفعله على جهة الجلبة والطبيعة: كالأكل والشرب والنوم أو على جهة العادة يعني موافقة المجتمع كلبسه - عليه الصلاة والسلام - نعلا أو إزارا أو رداء

ونحو ذلك . إذا ما يقابل القربة إما أن يفعله على جهة الجبلية: كالقيام ، والقعود ، والأكل ، والشرب ، والنكاح ونحو ذلك ، وإما أن يفعله على جهة العادة - حينئذ - يدخل في قوله أو لا قسمان. فصار عند التفصيل ثلاثة أقسام:

على وجه القربة - التعبد -

ثانيا: أن يفعله جبلة طبيعة وفطرة.

ثالثا: أن يفعله على جهة العادة ، وفرق بينما يفعله على جهة الجبلية وفطرة ، وما يفعله على جهة العادة. **إما تسمى قربة أو لا**: تسمى قربة وهي الأفعال الجبلية ، والعادة. - حينئذ - انقسمت إلى ثلاثة أقسام.

"أو لا": يعني أو لا يكون قربة إذا هل نفى المصنف هنا أو الناظم عما يكون جبلة وعادة وصف القربة والطاعة أو لا ؟ .... هل هو منفي أو لا ؟ ... منفي قطعاً .. لماذا ؟ ... لأنه جعل القسم الثاني مقابلاً للقسم الأول أثبت للقسم الأول الطاعة القصد من جهة التعبد لله - عز وجل - ثم قال: "أو لا": أو لا يسمى قربة أن لا يفعله على جهة التقرب والتعبد لله - عز وجل - ، ثم قال: "ف فعل القربة": "ف": هذه فاء الفصيحة أراد أن يفصل الآن:

**مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ حَيْثُ قَامَا \*\*\*\*\* دَلِيلُهَا كَوَصْلِهِ الصِّيَامَا**

**وَحَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُهَا ..... ..**

إذا قسم لك ما فعله على جهة التقرب والتعبد إلى قسمين:

**القسم الأول:** ما ثبت بدليل شرعي أنه من خصوصيات النبي - صلى الله عليه وسلم - .



-، "حيث": للتقيد يعني ليس دعوى الخصوصية مفتوحة هكذا كل ما أراد فقيه أو غيره إذا أراد أن يجمع بين القولين قال هذا خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم - نقول:

لا .. أجمع أهل العلم على أنه لا يثبت الحكم بكونه خاص للنبي - صلى الله عليه وسلم - إلا بدليل شرعي واضح بين أما مجرد الاحتمال فلا تثبت الخصوصيات بمجرد الاحتمال قد نص على ذلك الشوكاني في إرشاد الفحول وغيره أن الخصوصية لا تثبت بمجرد الاحتمال بل لا بد من أن يأتي نص: خالصة لك من دون المؤمنين ، لست كهيئتكم الخ... "من الخصوصيات حيث قاما": قلنا الألف هذا للإطلاق ، "دليلها": يعني دليل الخصوصية "كوصله الصيام": وذلك كوصله الصيام أي الذي ثبت من الخصوصيات النص الواضح البين الذي ذكرناه وهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ينكح بالهبة:

چَ كُ وُ وُ وَ قَ چَ الأحزاب: ٥٠: دون مقابل - دون مهر - هذا خاص به - عليه الصلاة والسلام - وهذا أوضح من الذي ذكره الناظم: "كوصله الصيام": يعني أن يصل الصيام يوما بيوم دون أن يفطر بينهما هذا من خصائص النبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما الذي جاز عند الفقهاء ويذكرونه في آخر كتاب الصيام هو أن يصل إلى السحر: أن يصل ويواصل إلى السحر وهو مكروه ولكن لو أراد فليواصل إلى السحر ولكن أن يصل يوما بيوم هذا من خصوصيات النبي - صلى الله عليه وسلم - كوصل النبي - صلى الله عليه وسلم - وكذلك - "الصياما": الألف هذه للإطلاق أن يصل يوما بيوم فلا يفطر بينهما ، وكذلك نكاح تسع نسوة فهذا القسم يحرم التأسي به - عليه الصلاة والسلام - لوضوح دليل أنه من خصوصياته - عليه الصلاة والسلام - ، "وحيث لم يقم دليلها": الضمير يعود على الخصوصية لم يقم دليلها يعني يقينا واضحا بينا بأن يأتي نص من كتاب أو سنة بأن هذا



الفعل خاص به - عليه الصلاة والسلام - دون غيره من الأمة ، "وحيث لم يقم دليلها":  
يعني دليل الخصوصية كالتهجيد فلا يخص به - عليه الصلاة والسلام - لعموم قوله -  
تعالى:

چ ٺو ٺو ٺو ٺو ٺو ٺو ٺي چ الأحزاب: ۲۱

أي قدوة صالحة ، وأسوة: اسم وضع موضع المصدر أي اقتداء حسنا فإذا لم يخصه ذلك الحكم - فحينئذ - يعم الأمة جميعا ثم إن علم حكم ذلك الفعل من وجوب أو ندب فواضح وإن لم يعلم حكمه ففيه خلاف ... "لم يقم دليلها": لم يقم دليل الخصوصية - حينئذ - فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا لم يكن مختصا به على ضربين كلها أقسام متوالية: \* إما أن يعلم حكمه من: وجوب أو ندب أو إباحة. أو لا يعلم حكمه ما عام حكمه من ذلك ما يسمى بالأفعال البيانية التي يقصد بها بيان التشريع كفعل الصلاة مثلا هذا الفعل وقع بيانا لقوله: **أقيموا الصلاة** مناسك الحج وقع بيانا لقوله - تعالى - : **ولله على الناس حج** فما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - مبينا به شيء ورد إجماله في القرآن أخذ حكمه إن كان واجبا فهو واجب ، وإن كان مندوبا فهو مندوب فالمبين وهو فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ حكم المبين إيجابا وندبا هذا يسمى بماذا ؟ ..... بالأفعال البيانية هل حكمها معلوم أو لا نقول: نعم حكمها معلوم إذا لم يعلم حكمها لم يقع بيانا لواجب أو لمندوب مجمل في الكتاب أو السنة ولم يبين هو - عليه الصلاة والسلام - حكم ذلك الفعل - حينئذ - الفعل المجرد لوحده قال فيه ثلاثة أقوال قيل واجب ، وقيل مباح وموقوف ، وقيل مستحب .. عرفتم؟ ... هذه الثلاثة أقوال في أي شيء؟ ..... في فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يكن هذا الفعل قد وقع بيانا لمجمل في القرآن أو في السنة

چ ط ٹ ظ ه ء ه حـ ہ ہ ه ع چ الحشر: ۷

هذا أمر ، والأمر يقتدي الجواب.

إِذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ بِالْجَوَابِ لِأَمْرَيْنِ لِقَوْلِهِ: وَاتَّبَعُوهُ حَذْوَهُ ، وَلِأَنَّهُ أَحْوَطُ وَأَبْرَأُ إِلَى لِلذِّمَّةِ.

هذه المادة لم تراجع من قبل الشيخ

"وقيل مستحب": يعني مندوب .. لماذا ؟ ..... لأنه المتحقق المتيقن ، ثم قدر مشترك بين الندب ، وبين الواجب جنس مشترك وهو أن كل منهما مطلوب الفعل - اشتركا في أن كل منهما مطلوب الفعل - إذا دل الدليل على أن هذا الفعل مطلوب الإيجاد وتردد بين الأعلى وأدنى نحمله على ماذا ؟ ..... على الأدنى حتى يأتي دليل نتحقق به أن المراد به الأعلى فقالوا في مثل هذا الفعل نحن مأمورون بالتأسي ، والأصل في فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه بعث مشرعا ، وليس البحث هنا فيما هو من الجبلي أو العادي ، وإنما رأينا النبي - صلى الله عليه وسلم - فعل هذا الفعل على وجه القربة والتعبد والطاعة فصار الأصل فيه ماذا ؟ ..... أنه للتشريع وتردد بين الإيجاب والندب نحمله على اليقين حتى يدل الدليل الواضح البين أنه واجب. إذاً "وقيل مستحب" .. لماذا ؟ .... لأنه هو المتيقن لرجحان الفعل على الترك وبه قال الشافعية هذا القول الاستحباب قال به الشافعية ، ورواية عن أحمد واختاره الشوكاني - رحمه الله - تعالى - وهو المرجح الصحيح لكنه مستحب في حقنا ، وأما في حقه - عليه الصلاة والسلام - ففيه التفصيل إن لم يقع البيان للناس إلا بالمرة الأولى فصار واجبا في حقه ثم إذا علمه - حينئذ - صار حكمه حكم أمته لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - مبلغ وهو مأمور بماذا ؟ ..... بيان التشريع ما حكم بيان التشريع للأمة ؟ ..... واجب ولو كان مستحبا ولو كان واجبا - حينئذ - يتعين عليه الإيجاب من جهتين من جهة كون الفعل واجبا ومن جهة البلاغ والبيان:

يا أيها الرسول بلغ ما **چ** **چ** **چ** **چ** المائدة: ٧٦

هذا واجب فإذا كان ثم مندوب بينه النبي - صلى الله عليه وسلم - نقول تبين النبي - صلى الله عليه وسلم - للمندوب واجب ثم إن علم للناس للأمة انتشر بأنه مستحب -

حينئذ - انتقل حكمه في حقه من الوجوب إلى الاستحباب... إذا يعني هذه الثلاثة أقوال  
تردد أهل العلم في بيان الحكم في هذه الأفعال في حقه - عليه الصلاة والسلام - وفي  
حقنا والصواب أنه مستحب في حقنا مطلقا ، وفي حق النبي - صلى الله عليه وسلم - متردد  
بين الإيجاب إن لم يحصل بلاغ إلا به فيكون واجبا ثم إذا علم ذلك الحكم صار حكمه  
حكم الأمة وهو الاستحباب... "في حقه وحقنا": يعني الحق ، المراد به: أمر المقضي  
والموجود والثابت.

وأما ما لم يكن بقربة يُسمى في حقه وحقنا مُباحٌ وفعله أيضا لنا يُباح

هذا ما يقابل قوله: "ف فعل القربة" فصل لك ما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - على  
وجه التقرب إن دل دليل على خصوصية فهو خاص به يحرم التأسي به ، إن لم يدل دليل  
على الخصوصية إما أن يكون معلوم الحكم: هذا واضح بيّن ، وإما أن يكون مجهول الحكم  
ففيه ثلاثة أقوال والصحيح هو التفصيل على ما ذكرناه الاستحباب في حق الأمة ، والتفصيل  
في شأنه.

"ما لم يكن بقربة": وهو ما ذكرناه بالجبلي ، والعادي ، "ما لم يكن": من أفعاله - عليه  
الصلاة والسلام - "بقربة" ما لم يكن قربة ، الباء: هذه زائدة في خبر يكن قربة يكون  
منصوب ونصبه بفتح مقدرة منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد للتأكيد.  
"وأما ما لم يكن بقربة يسمى": يعني إن لم يكن على وجه غير القربة والطاعة كالقيام ،  
والقعود هذا فيما إذا كانت جبلة أو عادة كلبسه - عليه الصلاة والسلام - ما لم يكن

يسمى بقربة ... لا عفوا أخطأت في الإعراب: بقربة: هذا متعلق بقوله يسمى ، والجملة خبر يكن .

"فإنه في حقه مباح": فإنه: أي ذلك الفعل الذي فعله على جهة الجبلية ، والعادة في حقه - عليه الصلاة والسلام - "مباح": لأن هذا هو أصل الفعل ، وأما في صفته فهذا فيه تفصيل عند بعضهم فقد قال بعض المالكية يحمل على الندب ، وقيل على الإباحة أيضا ، "وفعله أيضا لنا يباح": إذا ما فعله على وجه الجبلية ، والعادة "مباح في حقه": - عليه الصلاة والسلام - وفي حق أمته وأولى أن نقول بالتفصيل نقول الأفعال الجبلية التي ثبتت عنه كغيره كالقيام والقعود والأكل والشرب فهذه قيل: لا حكم لها لأنه ليس من باب التكليف فلم يقصد به التشريع ، وهذا هو المشهور عند الأصوليين أن أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - التي ليست من قبيل القربة هذه حكمها أنها ليست من باب التكليف بمعنى أنه لم يأت - عليه الصلاة والسلام - لبيان التشريع في هذه الأفعال ما كان جبلي ففعله من جهة الجبلية والفترة كالأكل والشرب والنوم هو سينام ؟ .... سينام لأنه بشر ، وسيأكل لأنه سيجوع ، وينكح لأنه سيفتقر إلى ذلك ، والأكل ، والشرب قالوا: لا حكم له ، وهذا هو المشهور عند جماهير الأصوليين لأنه لا يقصد به التشريع ، ولم نُعبد به يعني لم يطالبنا الرب - جل وعلا - بالتأسي بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك لذلك نصب إلى الجبلية ، وهي الخلقة .. هذا هو المشهور ، وقيل: يندب التأسي به في ذلك حتى في القيام والقعود فتقوم ولك تنوي التأسي بالنبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه قام وتنام لأجل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه نام - حينئذ - تأجر من جهة التأسي به في ذلك ، وعزاه أي الندب عزاه أبو إسحاق الإسفراييني إلى أكثر المحدثين أنه لا تفصيل بين القربة ، وبين غيره فالكل يكون فيه مستحبا أو مستحب فيما فعله على جهة التقرب والطاعة ، وكذلك فيمِل فعله على جهة

الجبلة والعادة ، ولكن يفرق بينهما أن الأول ما فعله على جهة الطاعة والتقرب والتعبد هذا مما يدعى الناس إليه يعني تعلو المنبر وتبين للناس فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه فعله على جهة التقرب ، وأما ما فعله على جهة الجبلة والعادة فإنه لا يدعى الناس إليه لأنه لم يدعوا الناس إليه ، وإنما تفعله وتتأسى به لعموم قول الله - تعالى - : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا نَبِيَّكُمْ** ، و تثاب من جهة النذب لكن لا تدعوا الناس إلى ذلك ، وورد عن ابن عمر :

"أنه كان يلبس النعال السبتية - هذا نعل يلبسه كالعادة ويصبغ بالصفرة - فسئل عن ذلك فقال وأما النعال السبتية فأني رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - يلبس النعال التي ليس فيها شعر ، ويتوضأ فيها فأنا أحب أن ألبسها - إذا ابن عمر ثبت أنه تأسى بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك - وأما الصفرة فأني رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصبغ بها فأنا أحب أن أصبغ بها" ... رواه البخاري .

هذا واضح بيّن أن الصحابة كانوا يتأسون بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في كل صغيرة وكبيرة ، ولم يكن ثمّ تفريق بين ما فعل على جهة التقرب أو جبلة أو عادة وإنما يكون الفرق بما ذكرته سابقا ما الذي يُدعى الناس إليه ، وما الذي لا يُدعى الناس إليه أما التأسي فهو أمر أعم من ذلك فدعوة الناس شيء وكذلك الفعل شيء آخر ، وورد عن الشافعي أنه قال لبعض أصحابه اسقني فشرب قائما فإنه - صلى الله عليه وسلم - شرب قائما ، والإمام أحمد تسرى واختفى ثلاثة أيام اقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وتسرى في الغار ثلاثة وقال ما بلغني حديث إلا عملت به حتى أعطى الحجام دينارا ، وهذا هو المشهور عند أهل الحديث أن التأسي مطلق ، وليس مقيدا ، ولذلك جاء في النص **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا نَبِيَّكُمْ** جاء

بفي الدالة على الظرفية كأنه قال في ذاته هو أسوة قبل فعله فيتأسى من جهاته الثلاث ما فعله على جهة التعبد ، والجبلية ، والعادة ، ولذلك جاء في الحديث الذي فيه: "ثلاثة نفر قال أما أنا فأقوم وأرقد وجاء كذلك أصوم وأفطر ... قال في آخر الحديث: "فمن رغب عن سنتي" فقد ذكر فيه الفطر ، وذكر فيه النوم ، وأطلق أنه سنة ، ولما لبس الخاتم ماذا فعل الصحابة ؟ ... لبسوا الخاتم ، هل أنكر عليهم أن هذا من الأمور العادية والجبلية أو سكت عنهم ؟ ... سكت عنهم من هذه الجهة ولما تركه علل بشيء هو مغاير بأنهم تأسوا به ما قال لهم هذه أفعال عادية أو جبلية ، وإنما تركهم على ما هم عليه . على كل أكثر أهل الحديث على هذا القول وهو النذب مطلقا يعني ما كان في جهة التقرب وجهة العادة وغيره لذلك يتأسى حتى في العادات لكن ينبغي أن ينظر للمصالح العامة والمفاسد يعني يسأل البعض هل نعتم كما اعتم النبي - صلى الله عليه وسلم - وإن كان في مجتمع يعتم فاعتم لأنه سنة يعتبر سنة ، وتثاب على ذلك وتلبس السبتية لأنه سنة ، وتثاب على ذلك إن شاء الله - تعالى - ولكن وجوده بالفعل لا بد من نظر هل ثم مفسدة تترتب على ذلك أم لا ؟ ... إن كان ثم مفسدة - حينئذ - يتركه الإنسان لا من أجل أنه ليس بسنة ، وليس محلا للتأسي لا ، وإنما من باب تقديم المصالح على المفاسد والترك يكون - حينئذ - هو المصلحة ولا يكون ثم نزاع في مثل هذه المسائل .. انتبه ، ولا يكون كذلك لا بسا ثوب شهرة أو نحو ذلك لكن البيان هنا بيان حكم شرعي لا تنزيل في الواقع .

"فإنه في حقه مباح": وهذا على قوله أو قول بعض المالكية في أصل الفعل ، وأما في صفته فهذا الكثير منهم يثبت السنية يعني النوم في نفسه مباح ، وصفته: كونه على الجهة اليمنى كونه يذكر الله - تعالى - كونه يكون على وضوء هذا لا شك أنه جاءت فيه السنة الواضحة البينة.

"وفعله أيضا لنا": نحن "يباح".

بقي نوع أو قسم رابع وهو المحتمل للجبلة والتشريع يعني ليس واضحا أنه تشريع أو إنه جبلي هذا الذي احتمل النوعين المحتمل الجبل والتشريع وهو ما تقتضيه الجبلة لكونه وقع متعلقا بعبادة بأن وقع فيها أو في وصيلتها كجلسة الاستراحة استراحة كون الإنسان يجلس هذا موافق للجبلة كونه وقع في أثناء الصلاة صار متردد بين ماذا ؟ ... بين الجبلة والعبادة .. واضح؟

نقول هذا الفعل متردد بين الجبلة لأنه جلوس ، والجلوس هذا موافق لطبيعة الإنسان كالأكل والشرب لكن كونه يفعله في داخل الصلاة هذا يشعر بماذا ؟ ... بأن له علاقة بالتشريع كذلك الركوب في الحج: الركوب لا بأس به ، وهو موافق لأصل الجبلة لكن كونه ينتقل بالمشاعر ويقف بعرفة راكبا إلى غيره نقول: هنا أوقع فعلا جبليا في ضمن عبادة هذا أهل العلم ترددوا فيهم ، وهذا قد اختلفوا فيه هل هو مباح أو مندوب ، ومنشأ الخلاف تعارض الأصل والظاهر فإن الأصل عدم التشريع ، والظاهر في أفعاله التشريع ، وعليه نقول مادام أن الظاهر في أفعاله التشريع فما فعله وهو محتمل للجبلة والتشريع فهو محمول على التشريع ، ولذلك نقول: باستحباب جلسة الاستراحة مطلقا سواء كان شابا أو كان عجوزا أو محتاجا أو لا .. لماذا ؟ ..... لأن الأصل في فعله - عليه الصلاة والسلام - هو التشريع ، وكونه أوقع هذه العادة أو هذه الجبلة في أثناء الصلاة دل على أنه مشروع ، وأيده النصوص العامة "صلوا كما رأيتموني أصلي": فهو عام يشمل ماذا ؟ ... يشمل جلسة الاستراحة ، وغيرها. ولذلك راوي الحديث - صلوا كما رأيتموني أصلي - هو مالك بن الحويرث ، وهو راوي جلسة الاستراحة وهو من الشباب لما جاؤوا للنبي - صلى الله عليه وسلم - وقالوا نحن



شبهة وصلوا العشرين فرأى النبي - صلى الله عليه وسلم - يجلس كل ما قام من وتر ثم يقوم  
فذا إلى الركعة التي تليها الثانية أو الرابعة - حينئذ - قال له النبي - صلى الله عليه وسلم -  
"صلوا كما رأيتموني أصلي" فلو كان الشاب لا تصلح له جلسة الاستراحة أو لا يجلس  
لكان الاستثناء هنا في محله ولكن تركه النبي - صلى الله عليه وسلم - .

**وإن أقرَّ قولَ غيره جُعِلَ \*\*\*\*\* كقولهِ كذاكَ فعلٌ قد فُعِلَ**

انتقل إلى بيان التقرير أو السنة الثالثة: السنة التقريرية .

"وإن أقرَّ": يعني صاحب الشريعة "قول غيره": يعني قولاً صادراً من أحد في مجلسه في  
حضرته هو حاضر والنبي - صلى الله عليه وسلم - حاضر فتكلم شخص فسكت النبي -  
صلى الله عليه وسلم - حينئذ - "جعل كقولهِ": يعني كقول النبي - صلى الله عليه وسلم -  
حكماً أو حقيقة ؟ .. حكماً يعني كأن المتكلم هو النبي - صلى الله عليه وسلم - لأنه لو  
كان محرماً لما سكت عليه - صلى الله عليه وسلم - أي لما سكت على هذا القول لأنه لا  
يسكت على معصية أو منكر لا بد من إنكاره

"وإن أقرَّ قولَ غيره": يعني قولاً صادراً من أحد في مجلسه وهو حاضر يعني النبي - صلى الله  
عليه وسلم - "جُعِلَ": هذا القول قول الغير "كقولهِ": - صلى الله عليه وسلم - يعني  
حكماً لا صريحاً إقراره النبي - صلى الله عليه وسلم - يعتبر حجة لأنه لا يجوز في حقه تأخير  
البيان عن وقت الحجة يعني إذا احتيج الأمر إلى أن ينبه أو ينكر لا يجوز أن يتأخر إلى وقت  
آخر وهذا في حقه هو - عليه الصلاة والسلام - ليس في حق العلماء أو طلاب العلم أو  
الدعاة وهذا يحتج به بعض الدعاة أنه يشملهم وليس الأمر كذلك بل هو خاص بالنبي -

صلى الله عليه وسلم - لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إذ سكوته يدل على جواز الفعل بخلاف غيره.

"كذلك فعلٌ قد فُعلٌ": إقراره مثل ماذا ؟ ... قالوا كإقراره على أبي بكر على قوله بإعطائه على سلب القتل لقاتله ، وإنشاد الشعر المباح سكت عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - فدل على الجواز يعني لا ينكر لكن الإنشاد المباح ، ليس كل شعر.

"كذلك فعلٌ قد فُعلٌ": كذلك: أي مثل ذاك القول الذي صدر في مجلسه فأقره "كذلك فعل": صدر من أحد بحضرته أي النبي - صلى الله عليه وسلم - يعني في مجلسه "قد فعل": يعني يجعل كفعله - - عليه الصلاة والسلام - - حكما لا تصرّحا كإقراره خالدا على أكل الضب أقره هذه يعتبر ماذا يعتبر إقرارا والإقرار يعتبر حجة.

وما جرى في عصره ثم اطلع \*\*\*\*\* عليه إن أقره فليتبّع

هذا كالقول أو الفعل الذي لم يكن في مجلسه كأنه قسّم لك إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - على مرتبتين:

إقرار لقول أو فعل بحضرته يعني في مجلس النبي - صلى الله عليه وسلم - . النوع الثاني: إقرار لقول أو فعل ليس في مجلسه ، وإنما في عصره يعني قبل وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - بشرط أن يكون مطلعاً عليه يعني بلغه الأمر فإن لم يبلغه الأمر فلا - على ظاهر كلام الناظم - ، "وما جرى": يعني وما فُعل في وقته في غير مجلسه "في عصره ثم اطلع عليه": يعني علم به فحكمه حكم ما فعل في مجلسه إن أقره يعني لم ينكره إن أنكره قال: هذا باطل ، هذا كذا ، أتبرأ من كذا ... لا إشكال أنه لا يعد إقرارا .

"إن أقره فليتبّع": يعني فحكمه حكم ما فعل في مجلسه. إذاً هذا هو النوع الثاني من الإقرار: أن يفعل في عصره ثم يبلغه علمه ثم يسكت النبي - صلى الله عليه وسلم - حينئذ - يعتبر إقراراً ودليلاً على صحة جواز ذلك القول أو الفعل كعلمه - صلى الله عليه وسلم - بحلف أبي بكر أنه لا يأكل الطعام في وقت غيظه ثم أكل لما رأى ذلك خيراً كما يأخذ من حديث مسلم في الأطعمة.

"ثم اطلع": مفهومه أنه إذا لم يطلع لا يعد إقراراً كذلك: وما جرى في عصره": يعني فعل وقول "جرى": يعني وقع في عصره "ثم اطلع": إذا لم يطلع فلا يعد إقراراً ، والصحيح أنه يعد إقراراً لأنه إذا لم يعلم به النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد علمه الرب - جل وعلا - والزمن زمن تشريع ، ولذلك احتج جابر بذلك:

"كنا نعزل والقرآن ينزل" وهذا مما لم يطلع عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - إذاً فقه الصحابة بلغ إلى هذه المرحلة: "كنا نعزل والقرآن ينزل": إذ لو كان حراماً النبي - صلى الله عليه وسلم - ما اطلع على ذلك قطعاً لكن الرب - جل وعلا - مطلع على ذلك قطعاً فلو كان حراماً ، والزمن زمن تشريع لنزل القرآن ببيان حكمه. والله أعلم.

### بابُ النسخ

النسخُ نقلٌ أو إزالةٌ كما	حَكَّوْهُ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِيهِمَا
وحدُّه رفعُ الخطابِ اللاحقِ	تُبُوتَ حُكْمٍ بِالْخِطَابِ السَّابِقِ
رفعاً على وجهٍ أتى لولاهُ	لَكَانَ ذَاكَ ثَابِتًا كَمَا هُوَ
إذا تراخى عنه في الزمانِ	مَا بَعْدَهُ مِنَ الْخِطَابِ الثَّانِي

حسبك.

قال - رحمه الله - تعالى - باب النسخ.

النسخ عند المتأخرين مخالف النسخ عند المتقدمين.

السلف يعنون بالنسخ: البيان يقولون النسخ ويعنون به: البيان مطلق البيان فيدخل فيه تخصيص العام ، ولذلك يقولون على بعض هذه العبارات هذه منسوخة بآية كذا يعني مخصصة فيطلقون النسخ على التخصيص كم من عبارة يطلقه بعض السلف بأن هذه الآية منسوخة بآية كذا ، ويريد بها أنها مخصوصة ويدخل فيه تخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتبيين الجمل ، ورفع الحكم بجملته يعني يدخل النسخ عند المتأخرين وتشمل العبارة ما هو أعم من ذلك ، وأما المتأخرون فيطلقون النسخ على معنى خاص هذا يبين لئلا ينظر طالب العلم في كتب المتقدمين ثم يرى عبارة النسخ فيظن أنها هي النسخ عند المتأخرين.

"باب النسخ": أي هذا باب بيان حقيقة النسخ ، والنسخ يكون في الكتاب ، ويكون في السنة ، ويكون في القول ، ويكون في الفعل.

النسخ: له معنى لغوي ، ومعنى اصطلاحى:

النسخُ نقلٌ أو إزالةٌ كما \*\*\*\*\* حَكُوهُ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِيهِمَا

النسخ: لغةً يأتي بمعنيين: نقل ، وإزالة ، وأو: هنا ليس مرادةً للتخيير بين القولين أو أن ثمّ تضارب بين قولين .. لا إنما المراد به النسخ يطلق ، ويراد به النقل ، ويراد به الإزالة . . .

نقل: يقال نسخت الكتاب أي نقلته بأشكال كتابته ، وهو في الحقيقة: إيجاد شيء مثل ما كان في الأصل في مكان آخر. يعني ليس النقل يعني نقلت الورقة من هنا إلي هنا حقيقة الشيء المنقول ذهبت معك ، وأما كالكتاب فلا. ما تأخذ الحروف والكلمة تضع في محلها.. لا ... إنما تكتب مثلها - حينئذ - النقل هنا مجازي لكن عبارة أهل اللغة بإطلاق معنى

النقل على مثل هذا المعنى النسق نقل أو يعني ، وإزالة وليس هذا باختلاف القول وإنما وبيان لما يطلق عليه النسخ في اللغة فذكر أنه يطلق على معنيين.

**إزالة:** يقال نسخت الشمس الظل بمعنى أزالته ورفعته بانبساط ضوئها والإزالة والرفع بمعنى واحد ، وهذا هو أصل معناه الاصطلاحي. وقال بعضهم يرد بمعنى التغيير ، ومنه: نسخت الريح آثار الديار بمعنى غيرتها ويرجع إلى الإزالة ، "كما حكوه عن أهل اللسان فيهما": كما: أي مثل ما حكوه أي حكوا النسخ بمعنييه في اللغة عن أهل اللسان يعني عن أهل اللغة فيهما يعني في معنييه السابقين.

### وحده رفع الخطاب اللاحق \*\*\*\*\* ثبوت حكم بالخطاب السابق

هذا الناظم - رحمه الله - تعالى - تعب في نظم تعريف النسخ.

### النسخ رفع الحكم ثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه:

يعني أن يكون حكم شرعي متقدم ثابت بخطاب يعني بكتاب أو سنة ثم يأتي بعده خطاب متراخ عنه يعني منفصل عنه بزمان يثبت حكما مخالف لذلك الحكم السابق ، ولا يمكن الجمع بينهما بمعنى أتى بحكم يرفع الحكم السابق. إذاً عندنا حكمان ، وعندنا دليلان - خطابان - الخطاب الأول السابق أثبت حكما جاء خطاب متراخ عنه بهذا الشرط يعني ثم فاصل بينهما ، وليس متصل بالخطاب الأول أثبت حكما بإثباته يرفع الحكم الأول كما قلنا في السابق: **اقتلوا المشركين ، إلا المشركين** هذا لا يأتي اقتلوا المشركين لا تقتلوا المشركين الأول ثبت بخطاب كمثال ثبت بخطاب اقتلوا المشركين جاء نص متراخ عنه منفصل قال: لا تقتلوا المشركين نقول هذا الثاني رفع ما اقتضاه الخطاب الأول وهو الحكم بقتل المشركين هذا هو الذي عناه الناظم كما هو الشأن في الأصل:

رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم: عندنا حكم الثابت بخطاب متقدم رفع هذا الحكم بخطاب مترخ عنه يعني يكون ثانيا ، ويكون ثم فاصل بين النوعين بين الخطابين لو كان متصلا به لُعد تخصيصا:

چھ ہ ہ عے ئے ئے چ آل عمران: ۹۷.

"الناس": يشمل المستطيع ، وغير المستطيع. إذا أثبت الحج على غير المستطيع لكنه جاء في آخر الآية قال: من استطاع. إذا أخرج أو رفع ما أثبتته الأول .. هذا لا يسمى نسخا ، وإنما يسمى تخصيصا.

قال هنا: "رفع الخطاب اللاحق": اصطلاحاً "رفع": هذا مصدر بمعنى الإزالة. الرفع: إزالة شيء أي تغييره يكون الحكم إباحة شرعية ثبت بدليل شرعي يأتي الخطاب الثاني بالتحريم الأول يكون بالتحريم يأتي به بالجواز "رفع الخطاب اللاحق": يعني الثاني المراد به الثاني المتأخر هنا الناظم عبر بالخطاب لم يقل النص ليشمل ماذا ؟ .... ليشمل النسخ اللفظي الرسم قرآن ، ويشمل كذلك الحكم الثابت بالنص أو بالمفهوم أو بالفحوى - مطلقاً - فكل حكم ثبت سواء ثبت بمنطوق أو بمفهوم أو إن قلنا بمغايرة بين المفهوم والفحوى نقول أو فحوى كذلك الخطاب قد يكون لفظ فيرتفع هو بنفسه دون حكمه ، "اللاحق": أي الثاني المتأخر يرفع ماذا؟ ... "ثبوت حكم": رفع: هذا مصدر ، و"ثبوت": بالنصب هذا مفعول به لقوله: "رفع". كأنه قال: أن يرفع الخطاب اللاحق ثبوت حكم بالخطاب السابق أين الفاعل في المعنى الخطاب اللاحق هذا الثاني هو الذي يرفع كما قلنا عندنا حكمان الأول ثبت بخطاب سابق ، والثاني ثبت بخطاب لاحق أي الخطابين الذي يرفع الثاني اللاحق إذا رفع خطاب اللاحق كأنه قال: حده أن يرفع الخطاب صار فاعلاً ثبوت حكم بالخطاب السابق النظم دائماً إذا أراد أن ينظم التعريف يأتي بها على غير وجهها إذا ثبوت بالنصب

هذا مفعول به لقوله: "رفع" يعني ثبوت تعلق حكم بالخطاب حكم العاصي يتعلق بالفعل المكلف , "بالخطاب السابق": قوله: "بالخطاب": هذا متعلق بقوله: "ثبوت" ، و "ثبوت": مصدر وهو متعلق بالخطاب الأول المتقدم ثابت الورد إلى المكلفين.

**رفعاً على وجهٍ أتى لولاهُ \*\*\*\*\* لكانَ ذاكَ ثابتاً كما هو**

يعني هذا الرفع على وجه ، وعلى حال ، وعلى جهة لولا الخطاب الثاني لكان لحكم الأول ثابتاً كما هو هذا واضح بالتأكيد لولا الخطاب الثاني الرفع لو لم يرد ما حكم الخطاب الأول ؟ .. باق كما هو. إذاً لا إشكال فيه ، "رفعاً": هذا مفعول مطلق على وجه أو على جهة أتى لولاه ، ولولا الخطاب الثاني كان "ذاك": أي الخطاب السابق الأول "ثابتاً كما هو" وخرج به ما لو كان الخطاب الأول مُغياً - حينئذ - يرفع الحكم بماذا ؟ .. بالارتفاع محله أو بانتهاه غايته :

چ یاأیها پ پ پ للصلاة من يوم الجمعة پ پ پ پ ث ث چ الجمعة: ٩  
ذروا البيع: هذا محرم أو لا ؟ .... محرم. متى ؟ ..إذا سمع النداء الثاني من يوم الجمعة مطلقاً ؟ ... چ ٹ ٹ ٹ چ البقرة: ٢٧٥ وقوله : وذروا البيع: إذا خطاب ثاني رفع الحكم الأول نقول: نسخ؟ .. لا نقول نسخ .. لماذا ؟ ..... لأن الحكم هنا في قوله: وذروا البيع ليس ناسخاً لقوله: چ ٹ ٹ ٹ چ لأن هذا الحكم مغير بمعنى أنه محدد إذا انتهت الصلاة - حينئذ - رجع الحكم إلى سابقه - حينئذ - إذا جاء نهي لشيء ثبت الأمر به أو حله وكان الثاني مُعَيَّ أو معلق بعلّة - حينئذ - لا يجعل ناسخاً للأول إذاً "ثابتاً كما هو": خرج به ما لو كان الخطاب الأول مُعَيَّ يعني بحرف الغاية فرفع الحكم بارتفاع محاه أو بانتهاه غايته ليس بنسخ كما في الآية التي ذكرناه ، وكذلك قوله:

چ پ پ پ پ ث ث ث چ المائدة: ٩٦ : لا يقال بأنه منسوخ بقوله: چ و و و چ  
المائدة: ٢ هذا معلل بعله لأن التحريم لأجل الإحرام وقد زال.

إذا تراخى عنه في الزمان ...

هذا شرط لا بد منه: أن لا يكون الخطاب الثاني متصلا بالخطاب الأول بل أن يكون متراخيا عنه بمعنى أنه منفصل عنه بزمان لا يكون التنزيل واحدا. إذا هذا شرط: "تراخى": تأخر "عنه": عن السبق المتقدم "في الزمان ما بعده": إذا تراخى "ما بعده": ما: فاعل يعني الذي بعده بعد الخطاب الأول - السابق - من الخطاب اللاحق - الثاني - - حينئذ - خرج به البيان المتصل كالاستثناء ، والصفة ، وكذلك المنفصل لأنه يمكن الجمع بينهما.  
من التعريف نأخذ ماذا ؟ .. أنه لا بد أن يكون الناسخ والمنسوخ سمعيين خطاب ، وخطاب إذا الإجماع لا ينسخ ، والقياس لا ينسخ لا بد أن يكون الحكم المرفوع قد ثبت بخطاب ، وكذلك الحكم اللاحق من الكتاب أو السنة. ولا تنسخ الأخبار إلا إذا كان الخبر بمعنى الحكم والنسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم منها التيسير على هذه الأمة وتكثير الأجر للمؤمنين ونحو ذلك ، وقد أجمع المسلمون على جوازه النسخ جائز عقلا ، وواقع شرعا ، ولا خلاف بين أهل السنة والجماعة في إثباته لأن حكمه - تعالى - لمصلحة ، ويتغير بتغيرها لأنها تختلف باختلاف الأوقات ... نعم:

وجازَ نسخُ الرِّسمِ دونَ الحُكمِ      كذاكَ نسخُ الحُكمِ دونَ الرِّسمِ  
ونسَخُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى بَدَلٍ وَدُونَهُ      وَذَاكَ تَخْفِيفٌ حَصَلَ  
وَجَازَ أَيْضًا كَوْنُ ذَلِكَ الْبَدَلِ      أَخَفَّ أَوْ أَشَدَّ مِمَّا قَدْ بَطَلَ  
ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يُنْسَخُ      كَسُنَّةٍ بِسُنَّةٍ فُتِّنَسَخُ  
وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُنْسَخَ الْكِتَابُ      بِسُنَّةٍ بَلْ عَكْسُهُ صَوَابُ



وذو تواترٍ بمثله نُسَخْ      وغيرهُ بغيره فليَنَتَسَخْ

واختارَ قومٌ نسخَ ما تواترا      بغيره وعكسهُ حتماً يُرى

ينقسم النسخ من حيث الناسخ والمنسوخ إلى ثلاثة أقسام: - وهو الذي عنها بالبيت الأول

"وجاز": يعني شرعا ، جاز عقلا ، وواقع شرعا كذلك ، "وجاز نسخ الرسم دون الحكم":  
يعني يرفع الرسم مراده بالرسم هنا: اللفظ - الآية - ترفع الآية ، ويبقى الحكم كما هو ثابتا  
كما هو ، "وجاز نسخ الرسم": يعني رسم الآية من القرآن المراد هنا بالرسم: اللفظ دون  
الحكم ، ويبقى مدلول الآية اللفظ ينسخ يرفع ومدلول الآية إثبات الحكم يكون باقيا أي رفع  
وجوب قرآنيته ، وخاصة قرآنيته كحرمة مس المصحف مثلا وقراءة الجنب ونحو ذلك دون  
الحكم ، والتكليف به مثلوا لذلك بنحو آية الرجم وهي: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما  
ألبتة ، هذا اللفظ كان قرآنا ثم رفع وبقي الحكم كما هو الحديث رواه البيهقي بتمامه عن  
عمر فإنه كان قرآنا ، قال عمر: "قد قرأناها" رواه الشافعي وغيره. وبقي حكمه ، ولذلك قد  
رجم النبي - صلى الله عليه وسلم - من زنا.

"وجاز نسخ الرسم دون الحكم": هذا الأول ، الثاني: "كذاك نسخ الحكم دون الرسم":  
عكس الأول يعني يرفع الحكم - مدلول الآية - ، وتبقى الآية كما هي ، "كذلك": أي كما  
يجوز نسخ الرسم دون الحكم "كذاك": يجوز "نسخ الحكم دون الرسم": وهذا هو الغالب  
في القرآن ، "دون الرسم": الدال على ذلك الحكم فتبقى القرآنية ، وخاصتها ويرتفع الحكم  
نحو قوله - تعالى -:

چ چ د ي د چ البقرة: ١٨٤ : على قول نسخ حكمه وهو جواز الفطر مع الفدية  
كان الأول لم يجب أولم يتعين وجوب صوم رمضان كان مخيرا بين الصوم والفدية ثم نسخ: چ

٨٥ هـ، چ البقرة: ١٨٥ چ ٨٥ هـ، چ البقرة: ١٨٥... الآية باقية كما هي

لكن مدلولها ارتفع نسخ حكمه وهو جواز الفطر مع الفدية ، وبقي رسمه ، وتلاوته ،

والحكمة في رفع الحكم وبقى التلاوة من وجهين:

**أولاً:** أن القرآن كما يتلى يعرف الحكم والعمل به كذلك يتلى لكونه كلام الله - تعالى -

يثاب عليه فأبقيت التلاوة لهذه الحكمة يعني من أجل تكثير الأجور يقرأ من أجل التلاوة

بكل حرف بعشر حسنات. **ثانياً:** أن النسخ غالباً يكون للتخفيف فأبقيت الآية تذكيراً

للنعمة ورفع للمشقة.

هذان قسمان ذكرهما الناظم: نسخ الرسم دون الحكم ، وعكسه ، بقي نوع ثالث: وهو

نسخ الرسم والحكم معا كل منهما يرتفعان اللفظ والحكم مثاله حديث عائشة رضي الله -

تعالى - عنها قالت: "كان فيما أنزل الله عشر رضعات يحرم من فنسخن بخمس

رضعات معلومات يحرم": عشر ، وخمس كلاهما محذوفان الأول هو الشاهد: عشر

**رضعات معلومات يحرم من هذه كانت آية نسخ اللفظ ، والحكم معاً ثم نسخت بماذا ؟ ...**

خمس رضعات تحرم نسخ اللفظ ، وبقي الحكم كما هو ثم نسخ الخمس أيضا لكن تلاوة لا

حکما.

نعم:

"ونسخُ كُلَّ مِنْهُمَا إِلَى بَدَلٍ وَدُونِهِ": نعم هذا تقسيم للمنسخ يعني الناسخ باعتبار المنسخ

لأن النسخ قد يرتفع الرسم ، والحكم إلى بدل يعني يحل محله حكم آخر أو لفظ آخر ، وقد

لا يحل به لفظ آخر أو حكم آخر كل منهما إلى بدل أو لا.

"ونسخ كل منهما": يعني الرسم والحكم "إلى بدل": يعني بدل يحل محله ، "ودونه": أي

وإلى غير بدل. مثال نسخ البدل:

نسخ استقبال بيت المقدس فإنه ثابت في السنة الفعلية من حديث في الصحيحين في قوله - تعالى - ( ه ه ه ه ) البقرة: ١٤٤ ، وكذلك قوله: ( أربعة أشهر پ ) البقرة: ٢٣٤ فإنه نسخ قوله: ( والذين يتوفون منكم ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق ) البقرة: ٢٤٠. إذاً هذا أمثلته كثيرة.

"ودونه": يعني إلى غير بدل ، وهذا عند الجمهور جائز ، وقيل: لا يجوز وهو قول الظاهرية لكن الصحيح أنه يجوز أن لا يكون إلى بدل ، مثاله: وجوب تقديم صدقة النجوى هذا نسخ إلى غير بدل في قوله: ( فقدموا بين يدي پ پ ) المجادلة: ١٢ نسخ إلى غير بدل. "وذاك تخفيف حصل": يعني إلى بدل أو غير بدل فإنه الحاصل منه التخفيف.

وجاز أيضاً كون ذلك البدل أخف أو أشد مما قد بطل

أي المنسوخ إما أن ينسخ إلى بدل أو إلى غير بدل. إلى غير بدل واضح بين، ما نسخ إلى بدل قد يكون أخف من ذاك المنسوخ ، وقد يكون أشد يعني أثقل من ذاك المنسوخ ، وقد يكون مساوياً القسمة ثلاثية.

"كون ذلك البدل": وجاز عقلاً ، وواقع شرعاً "كون ذلك البدل": الذي حل محل المنسوخ أخف النسخ إلى بدل أخف لا خلاف في جوازه ووقوعه يعني باتفاق أنه جائز وواقع ، ومثاله نسخ مصابرة العشرة من الكفار في القتال لمصابرة اثنين ، من عشر إلى اثنين وهذا واضح في قوله: چ ڈ ڈ ڈ صابرون يغلبوا ژ ژ وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين گ گ گ گ گ چ الأنفال: ٦٥ بقوله: چ ه ه ه ه چ الأنفال: ٦٦.

"أو أشد": يعني أثقل النسخ إلى أشد هذا فيه خلاف ، والصحيح جوازه وجواز الوقوع كنسخ التخيير بين صيام رمضان والإطعام لا شك أن هذا أخف والوجوب والتعيين هذا

أثقل - حينئذ - أزيل الأول: رفع الحكم التخيير ، وثبت بعد ذلك وجوب الصوم ، أو مساوٍ وهذا مثاله نسخ القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة نقول هذا مساوٍ يعني ليس فيه إلا أن المكلف يتوجه من جهة إلى جهة أخرى.

ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يُنْسَخُ كَسُنَّةٍ بِسُنَّةٍ فَتُنْسَخُ  
وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُنْسَخَ الْكِتَابُ بِسُنَّةٍ بَلْ عَكْسُهُ صَوَابٌ  
وَذُو تَوَاتُرٍ بِمِثْلِهِ نُسَخَ وَغَيْرُهُ بِغَيْرِهِ فَلْيَنْتَسَخْ  
وَاخْتَارَ قَوْمٌ نُسَخَ مَا تَوَاتَرَ بِغَيْرِهِ وَعَكْسُهُ حَتْمًا يُرَى

"ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يَنْسَخُ": شرطنا في حد النسخ أن يكون خطاب بخطاب أي قرآن بقرآن ، أو قرآن بسنة ، أو سنة بسنة أو نحو ذلك لا بد أن يكون الخطاب كتاباً أو السنة فالنسخ بمجرد الإجماع لا يجوز ، وكذلك لا يجوز النسخ بالقياس لأن القياس يعتبر فيما لا نص فيه ، وحيث وجد النص - حينئذ - بطل القياس لأنه مخالف للنص ، والنص مقدم على القياس - حينئذ - لا يصار إلى القياس ، ويترك النسخ كما ذكرناه بالأمس في شأن التخصيص.

"ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يَنْسَخُ": أي يجوز نسخ حكم بعض الكتاب بالكتاب كما في آتي العدة السابقتين ، وآتي المصابرة ، وهذا بلا خلاف كتاب ينسخ كتاب وهو محل وفاق وإجماع.

"كَسُنَّةٍ بِسُنَّةٍ فَتُنْسَخُ": أي يجوز نسخ بعض السنة بسنة بحديث آخر بكلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ومراده ما عدى نسخ السنة المتواتر بالآحاد فإنه سيصرح بعدم جوازه سنة بسنة متواترة آحاد . متواتر قد ينسخ بمتواتر أو آحاد والآحاد قد ينسخ بمتواتر أو آحاد

المصنف هنا كجماهير من الأصوليين أن السنة المتواتر لا ينسخ بالآحاد. إذًا سنة بسنة ليس مراده نسخا بمتواتر لأنه سيصرح بأنه لا يجوز - "فتنسخ": كما في صحيح مسلم:

"كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها": هو الناسخ نهيتكم: في السابق فهنا الناقل

للمنسوخ النبي - صلى الله عليه وسلم -

"ولم يجز أن ينسخ الكتاب بسنة": عند بعض أهل العلم القرآن لا ينسخ إلا بالقرآن ، وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، وهو اختيار ابن قدامة في الروضة ، وابن تيمية ، وابن باز - رحم الله الجميع - انه لا يجوز مطلقا ولو كانت السنة متواترة لا تنسخ القرآن. إذاً هذا مذهب معتبر ، وحجتهم قوله - تعالى -:

(پ پ پ پ پ أو ننسها نأت بخیر پ پ پ پ) البقرة: ١٠٦ ، والسنة ليس بخير من القرآن ، ولا يكون مثل القرآن أو خير منه إلا قرآن ، ولقوله:

چ ت ث ط ظ تلقای نفسی چ یونس : ۱۵ ، والنسخ بالسنة تبدیل منه.

هذا قول ، وذهب جمهور الأصوليين إلى قول بأنه يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة دون الآحادية خلافا للمذهب الأول لأن الجميع وحي من الله - تعالى - - حينئذ - لكان مثله فلا تفرقون بين وحي ووحى هذا متواتر ، وهذا آحاد الناسخ والمنسوخ من عند الله - تعالى - - الله هو الناسخ حقيقة لكنه أظهر الناسخ على لسان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

چَٹ ٹ ٹ ٹ مانزل إلیهم ولعلہم یفکرون چ النحل: ۴۴ ، ومثالہ آیۃ

التحريم بعشر رضعات نسحن بالسنة. قالوا: هذا ثابت كون القرآن نسخ بالسنة المتواترة بما ذكر من مثال ، وبقوله: چ و و و و و و ی ی پ پ د چ البقرة: ١٨٠ نسخ بحديث: "لا وصية لوارث". على خلاف هذا مثال فقط:

والشأن لا يعترض المثال \*\*\*\*\* إذ قد كفى الفرض والاحتمال

ومن أنكره قال: الناسخ آية المواريث. إذا قوله: "ولم يجوز أن ينسخ الكتاب بسنة": لكن مراد الناظم هنا السنة غير المتواترة لأنه موافق لجمهور الأصوليين يجوز عندهم نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ، ومراد الناظم هنا السنة الأحادية ثم فرق عنده بين السنة المتواترة والسنة الأحادية ، "بل عكسه صواب": ما هو العكس هنا ؟ ... أي عكس نسخ الكتاب بالسنة ، وهو نسخ السنة بالكتاب "صواب": كما مر استقبال القبلة بيت المقدس هذا ثبت بالسنة نسخ بالقرآن أي نسخ السنة بالقرآن ثابت ، ولا إشكال فيه كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي ببيت المقدس وهذه سنة فعلية وأمره الصحابة أن ذاك نسخ ذلك الفعل أو الحكم بالكتاب وهو صواب.

### وذو تواترٍ بمثله نُسَخَ      وغيره بغيره فليَنَسَخَ

"وذو تواتر": أي المتواتر منهما من سنة أو كتاب كل ينسخ الآخر ، القرآن لا شك أنه متواتر فينسخ السنة المتواترة ، وينسخ الأحادية ، وأما السنة المتواترة فهي التي تعتبر ناسخة للقرآن ، ولا الأحادية لأنهم يشترطون في أن يكون الناسخ في درجة المنسوخ من حيث الثبوت قالوا والأقل الأدنى المظنون لا يرفع المعلوم المقطوع به... الأحاد ظني والمتواتر يقيني قالوا: والأدنى لا يرفع الأعلى تعليل عليل إذا كان كل منهما وحي فالأصل أنه يعتبر ناسخا. "وذو تواتر": أي من كتاب أو السنة "بمثله": أي متواتر مثله "نسخ": أي يجوز نسخ المتواتر من كتاب أو سنة بمتواتر .

مذهب الجمهور أنه يجوز نسخ السنة بالقرآن ، وذهب الشافعي إلى أن السنة لا ينسخها إلا سنة مثلها ، ويرد عليه التوجه إلى بيت المقدس ثابت بالسنة وناسخه في القرآن ، وصوم عاشورا هذا ثابت بالسنة ، ونسخ وجوب صومه بوجوب صوم رمضان.

"وغيره": أي غير المتواتر وهو الآحاد "بغيره": وهو الآحاد "فلينتسخ": السنة المتواترة تنسخ السنة المتواترة أما السنة الأحادية تُنسخ بالمتواترة. إذاً لا تكون ناسخة وإنما تكون منسوخة. قال بعضهم: لا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد لأنه دونه في القوة إذ المتواتر قطعي ، والآحاد ظني ، ولا يرتفع به ، وعليه جمهور الأصوليين ، وهذا قول فيه ضعف.

"واختار قوم نسخ ما تواترا": تواترا: الألف للإطلاق من السنة "بغيره": بغير المتواتر وهو الآحاد ، وهذا هو الراجح إذ قال فيه: "واختار قوم" .. لماذا ؟ ... لأن محل النسخ هو الحكم ، والدلالة عليه بالمتواتر ظنية فهو كالأحاد ، والكل وحي ومحل النسخ هو الحكم وليس اللفظ .

على أي حال نقول الآحاد مادام أنه ثبت أنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيكون ناسخاً ولو كان لمتواتر ، وهذه التفرقة بين الآحاد والمتواتر في مثل هذه المواضع تفرقة بدعية أما من حيث الاصطلاح وعدم ترتب الأحكام عليه من حيث القبول والرد هذا مجرد اصطلاح ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وأما أن يجعل موازنة دون تعارض بين الآحاد والمتواتر نقول هذه ليست مسلكاً للسلف في ذلك بل كل ما صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو مقبول سواء كان بطريق قطعي أو ظني وجب العمل به ، وإذا وجب العمل به صح النسخ به ولا يدعى التفرقة بين القطعي والظني... لا يشترط أن يكون الناسخ أقوى "وعكسه حتما يرى": عكسه: أي عكس جواز المتواتر بالآحاد وهو نسخ الآحاد بالمتواتر "حتماً يرى": يعني يعلم حتماً أي وجوباً عقلياً من باب أولى يعني ينسخ الخبر الواحد بالمتواتر هذا متفق عليه بين الأصوليين محل وفاق ، وإنما الخلاف في العكس.

إذاً خلاصة ما ذكره هنا

أن الكتاب بالكتاب ينسخ وهذا محل إجماع.

السنة بالسنة عنهم فيها تفصيل:

- إن كان السنة متواترة فتنسخ بالسنة المتواترة.
- وكذلك هي تكون ناسخة للسنة الآحاد.
- أما أن تنسخ السنة المتواترة فعنهم لا .. فجمهور الأصوليين على المنع
- ولم يجوز أن تنسخ الكتاب بسنة هذا مذهب معتبر ولا ينسخ الكتاب إلا بكتاب ...
- واختاره ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - .

والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .